لشبهة هدر المال العام

«الميزانيات» : إحالة مصروفات ضيافة «الداخلية» إلى النيابة

■ سوء استخدام الاعتمادات المالية من دون ما يثبت غرض الاستخدام

■ فقدان العديد من المراسلات الخاصة بالضيافة وفق مبررات ناتجة عن إهمال الوزارة

إجتماع لجنة الميزانيات

■ شبهة تدليس في بيانات الوفود الأمنية من أسماء ورتب عسكرية في المكاتبات الخاصة بالحجوزات

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد إن اللجنة أوصت بإحالة مصروفات الضيافة في وزارة الداخلية إلى النيابة العامة لما شابها من شبهة في إهدار المال العام.

وأوضح عبد الصمد في بيان صحافي أن اللجنة استمعت لجميع الأطراف من وزارة الداخلية ووزارة المالية وديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين على ما ورد في نتائج كل من تقريري ديوان المحاسبة ولجنة التحقيق في وزارة الداخلية بشأن مصروفات نوع (ضيافة وحفلات وهدايا ورحلات).

وأوضح أن التقريرين متطابقان إلى حد كبير ومرفقة بهما المستندات التي تم استعراضها في اللجنة وشملت :

1. استغلال السلطة الممنوحة لوزارة الداخلية بناء على التفويض الممنوح من وزارة المالية ما أدى إلى تفرد الإدارة العامة للعلاقات بوزارة الداخلية بالقيام بدور إدارة الضيافة في وزارة المالية والمعنية باستضافة كافة ضيوف الدولة.

2. سوء استخدام الاعتمادات المالية من دون ما يثبت غرض الاستخدام.

3. فقدان وإتلاف العديد من المراسلات الخاصة بالضيافة وفق مبررات ناتجة عن إهمال وزارة الداخلية لحفظ مستندات وبيانات سرية.

4. شبهة التدليس في بيانات الوفود الأمنية من أسماء ورتب عسكرية في المكاتبات الخاصة بالحجوزات والفنادق وإظهارها بطريقة غير صحيحة.

5. شبهة التدليس بالفواتير المحررة من بعض الفنادق والتهاون اللامحدود مع الفنادق التي قدمت مطالبات بتكاليف وأعداد تفوق طاقتها الاستيعابية القصوى.

في حين أن من تم التحقيق معهم في وزارة الداخلية كان لهم اعتراض على نتائج التقريرين لأنهم لم يطلعوا عليهما وفق إفادتهم.

وأضاف أنه على ضوء مناقشة نتائج التقريرين فقد اتخذت اللجنة قرارها بالتوصية بالإحالة إلى النيابة العامة لما شاب مصروفات وزارة الداخلية من شبهة في إهدار المال العام خصوصا أنها التوصية ذاتها التي انتهى إليها كل من تقرير ديوان المحاسبة والتقرير النهائي للجنة التحقيق لوزارة الداخلية المشكلة لهذا الأمر.

وبين أن اللجنة ستقوم بإعداد تقريرها ومراجعته من الناحية القانونية مع مستشاري المجلس لوضع الصيغة القانونية المثلى لما يتضمنه التقرير ورفعه لمجلس الأمة لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده.

ومن جانبه أكد مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب رياض العدساني موافقة اللجنة على تحويل المتسببين في تجاوزات بند الضيافة بوزارة الداخلية إلى النيابة العامة ورفع التوصيات لمجلس الأمة لاتخاذ قرار في ذلك، متوقعًا أن يتوافق قرار المجلس وما انتهت إليه اللجنة بالتحويل إلى النيابة.

وقال العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه بخصوص الاستجواب المزمع توجيهه إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي فانه يأتي بسبب عدم رده على الأسئلة البرلمانية معتبرًا أن رد وزير الدفاع السابق على مقترح نيابي عكس عدم دراية وتقاعس من وزير شؤون مجلس الأمة.

وبشأن ما أثير حول استجواب وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح قال العدساني "أهدد النواب ولا أحذرهم بعدم التعرض لي خصوصًا أن هناك نوابًا قالوا من يقف مع الصبيح فهو ضد الشعب وأن أي نائب يوجه لي الاتهام سأرد عليه بعشر".

وأضاف " طلبت من الوزيرة ٣ أمور وبالفعل أوفت بعهودها لي بشأن الخطوط الكويتية والسيرة الذاتية للانتخابات الخاصة بالمرشحين للجمعيات التعاونية وآلية إجراءاتها"، مؤكدًا أنه سوف يحدد موقفه من الاستجواب بعد المداولة من الطرفين.

وأكد أنه لن يطرح الثقة في وزير بأهداف سياسية إنما وفق الرقابة البرلمانية وتعديه على الأموال العامة ومواد الدستور"، مؤكدًا أنه آخر شخص يرضخ للضغط والدليل مواقفه من الاستجوابات السابقة وما آلت اليه.

واختتم العدساني تصريحه قائلا "من يقف مع الشعب يقف مع قضاياه ولا تتغير مواقفه بتغيير الوزير، كما انه يبتعد عن التكسب على حساب المصلحة العامة"

عقد اجتماعه برئاسة الغانم

مكتب المجلس : دعوة الفضالة لحضور الاجتماع المقبل

الغانم مترئسا إجتماع مكتب المجلس

عقد مكتب المجلس اجتماعه امس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وقال مراقب المجلس النائب نايف المرداس العجمي إن مكتب المجلس قرر توجيه دعوة لرئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية لحضور الاجتماع المقرر عقده في الخامس من فبراير المقبل للاطلاع على آخر التطورات والمستجدات بشأن ملفات تجنيس المقيمين بصورة غير قانونية.

وأضاف المرداس أن مكتب المجلس قرر التصديق على محاضر الاجتماع السابق ومضبطة جلستي الثلاثاء والأربعاء الماضيتين

بعد ان تفاقمت مشاكلها من حيث الارتفاع الحاد للأسعار

طلب نيابي لمناقشة قانون العمالة المنزلية في جدول أعمال جلسة اليوم

أعلن عدد من النواب تقديمهم طلبًا لمناقشة قانون العمالة المنزلية وتقرير اللجنة الصحية بشأن العمالة المنزلية خلال جلستي اليوم وغدا.

ونص الطلب على ما يأتي:

من المشاكل المزمنة التي تمس قطاعات عديدة من الشعب الكويتي تلك المتعلقة بجلب والتعاقد مع العاملين في المنازل، ولقد تفاقمت تلك المشاكل من حيث الارتفاع الحاد لأسعار جلب العمالة المنزلية، والمشاكل التي تتعلق بالتعامل مع مكاتب جلب العمالة، وما أثير من مشاكل تتعلق بأدوار وعمل (شركة الدرة للعمالة المنزلية)، وأخرى تتعلق بإنجاز ملفات العمالة لدى الأجهزة الحكومية المختصة ناهيك عن صعوبة التعامل والتواصل مع ممثلي العمالة المنزلية من دول وسفارات في الكويت وخارجها، الأمر الذي أدى إلى إثقال الأسر الكويتية والمقيمة بتبعات مالية وقانونية وإدارية كبيرة.

لذا نطلب من مجلسكم الموقر في جلستيه اليوم وغدا تقديم البند 26 (طلب مناقشة بشأن قانون العمالة المنزلية) من جدول الأعمال والبند 61 (التقرير الثالث والخمسون للجنة الشؤون الاجتماعية والعمل من جدول أعمال المجلس الصحية بشأن العمالة المنزلية) من جدول الأعمال على سائر البنود وذلك لمناقشة البندين على أن تتم المناقشة بعد البند الرابع (الاستجوابات).

وقدم الطلب كل من النواب محمد الدلال وعلي الدقباسي وماجد المطيري ومحمد هايف وأسامة الشاهين وأحمد الفضل وعمر الطبطبائي ود.عادل الدمخي وصلاح خورشيد والحميدي السبيعي ويوسف الفضالة وعبد الله الرومي ورياض العدساني وعدنان عبد الصمد وصفاء الهاشم وخالد الشطي وسعد الخنفور ونايف المرداس.

مؤكدا ان الحكم سيكون بعد سماع المرافعات

الدلال: محاور استجواب وزيرة الشؤون مهمة ومستحقة

محمد الدلال

أكد النائب محمد الدلال أن الاستجواب حق دستوري، وهو أوضح أوجه الرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية.

وقال الدلال في بيان صحافي امس " نبذل قصارى الجهد لحمايته وصيانته ومحاولات المس بحق الاستجواب مرفوضة".

وأضاف أن العلاقة مع النواب المستجوبين والوزيرة المستجوبة هي علاقة زمالة واحترام، وللأشخاص كامل التقدير، لكننا في ممارسة موضوعية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية.

وأوضح الدلال أن القضايا التي اختارها الزملاء العتيبي والحجرف والسبيعي لاستجوابهم هي قضايا مهمة ومستحقة، و"

وبين أن قضايا دعم العمالة الوطنية، واحترام قضايا المعاقين وتسهيل إجراءاتهم ومستحقاتهم، ودعم المساعدات الاجتماعية، وتعزيز العمل التعاوني والنقابي، وعدم المساس بمكافأة ربات البيوت، وعدم التوجه نحو خصخصة الجمعيات التعاونية، كلها قضايا ومكتسبات تمس شرائح وطنية لا مناص عن حمايتها.

وشدد على أنه يجب على الوزيرة وكل وزير السهر على حماية هذه القضايا والمكتسبات، وعدم المساس بها وإيجاد الحلول والإصلاحات اللازمة لمعالجة المشاكل الناجمة عن التطبيقات العملية لها.

وأكد الدلال أن الحكم سيكون بعد المداولة وسماع الجميع بإنصات وموضوعية من دون تخوين أو تهوين، و"هذا موقفي وموقف الزملاء في الحركة الدستورية الإسلامية".

ومن جانبه قال النائب شعيب المويزري إن شكواه لدى البرلمان الدولي موجهة ضد أشخاص وليست ضد الكويت أو الإساءة لها كما يشيعه البعض.

وأوضح المويزري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة "ذهبت إلى البرلمان الدولي وقدمت شكوى ضد بعض الأشخاص الذين يحاولون مخالفة الدستور".

وأضاف "هذه الشكوى موجهة ضد أشخاص ويحاول البعض أن يشيع أن الشكوى ضد الكويت، والكويت لم تفعل شيئا ضد أحد، وممارسات البعض لن نسمح بمرورها مرور الكرام".

وبين أن " البعض يحاول أن يصور أن هذه الشكوى تسيء للكويت وهذا الأمر غير صحيح إلا اذا كان هؤلاء الأشخاص يعتبرون أنفسهم هم الدولة"، ونأمل أن يكون هؤلاء الأشخاص الذين قدمت الشكوى ضدهم عبرة للآخرين، ولن نسكت عمن يحاول العبث بمقدرات الشعب".

وذكر المويزري أن هناك آراء مختلفة حول هذه الشكوى منها رأي صامت وآخر يتحدث.

وفي موضوع آخر قال المويزري "بالنسبة لاستجواب وزيرة الشؤون أنا لا أحتاج إلى سماع ردود الوزيرة لأننا جميعنا نعرف المشاكل التي قامت بها ولا يمكن أن تقوم الوزيرة بمحاولات تبرير السلوكيات الخاطئة التي قامت بها في هذه الوزارة".

وأكد أن "كل نائب له الحرية في إبداء رأيه في هذا الأمر وأنا لا يمكن أن أقبل بأن يستمر الإذلال والآلام التي مر بها الشعب الكويتي، وسأكون أول اسم في ورقة طلب طرح الثقة في الوزيرة وهذا الأمر يجب أن يراقب الشعب الكويتي من يقبل استمرار معاناة الشعب الكويتي".

وافقت على مشروعي قانون وعدد من الاقتراحات برغبة

«الخارجية» : دعوة الخالد لمناقشة المستجدات الإقليمية والدولية

■ إنشاء مقر للقنصلية الكويتية في مدينة النجف بالعراق تابعة للسفارة في بغداد

■ إقامة مكتب لخدمة المواطنين وتزويده بخط ساخن لتقديم الدعم الفوري لهم في حالة الطوارئ

لجنة الشؤون الخارجية

وافقت لجنة الشؤون الخارجية خلال اجتماعها مس على مشروعي قانون وعدد من الاقتراحات برغبة المدرجة على جدول أعمالها وأحالتهم إلى مجلس الأمة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنهم، فيما وجهت الدعوة لوزير الخارجية لمناقشة التطورات الإقليمية.

وقال رئيس اللجنة النائب حمد الهرشاني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة وافقت على مشروع قانون بالموافقة على النظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.وأضاف أن اللجنة وافقت أيضا على مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجزائية (الجنائية) ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين الكويت وجمهورية مصر العربية.

وأشار الهرشاني إلى موافقة اللجنة على اقتراح برغبة مقدم من النائب د. خليل عبدالله في شأن إقامة مقر للقنصلية الكويتية في مدينة النجف بالعراق تابعة للسفارة الكويتية في بغداد، بحيث تتولى رعاية وتذليل العقبات كافة أمام المواطنين الكويتيين والتواصل معهم ورعاية مصالحهم ومساعدتهم.

وأضاف أن اللجنة وافقت على اقتراح برغبة مقدم من النائب فراج العربيد بإنشاء مكتب خدمة المواطنين بالخارج في وزارة الخارجية ويزود بخط ساخن لتقديم الدعم الفوري للمواطنين الكويتيين خارج البلاد في حالة الطوارئ والتواصل مع ذويهم في الكويت، وأشار إلى أن المكتب المقترح يرتبط بغرفة عمليات مع مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ومع نائب وزير الخارجية مباشرة، ويبلغ أمر إنشاء المكتب لسفارات وقنصليات دولة الكويت في الخارج من أجل متابعة قضايا المواطنين ومشاكلهم الطارئة.وقال إن اللجنة وافقت على اقتراح برغبة مقدم من النائب د. خليل عبدالله بإقامة مقر للقنصلية الكويتية في مدينة مشهد الإيرانية تابع للسفارة الكويتية في طهران، بحيث تتولى رعاية المواطنين الكويتيين وتذليل العقبات أمامهم والتواصل معهم ورعاية مصالحهم ومساعدتهم.

وأشار إلى موافقة اللجنة على اقتراح برغبة مقدم من النائب د. محمد الحويلة في شأن سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتكويت العاملين في السفارات والقنصليات والمكاتب الصحية والثقافية والإعلامية بالخارج.

من جهة أخرى أكد الهرشاني أن اللجنة ستقوم بتوجيه دعوة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد لمناقشة آخر التطورات والمستجدات السياسية على الساحة الإقليمية والدولية فيما يتصل بالأحداث الجارية حاليا في المنطقة وبعض الدول العربية.

وأضاف أن الدعوة ستوجه إلى وزارة الداخلية للاستئناس برأيها حول مذكرة التفاهم للتعاون الأمني بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق

توقع إقرار «مكافآت العسكريين» في جلسة 4 فبراير المقبل بعد موافقة الحكومة

خورشيد: سحب تقريري التقاعد المبكر وقروض التأمينات يحقق المصلحة العامة

صلاح خورشيد

أكد رئيس اللجنة المالية النائب صلاح خورشيد أن سحب تقريري التقاعد المبكر وتخفيض نسبة فوائد قروض التأمينات لم يناقشا من قبل أعضاء اللجنة المالية السابقة. وقال خورشيد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «إن بعض النواب شكره لطلب سحب التقريرين، لأن بقاءهما سوف يكون فيه حل البرلمان، وإنهم خائفون من الشارع أن يظهروا بالصورة ويتحدثوا حول ذلك». وأضاف «من حبي وإخلاصي لأهل الكويت طلبت السحب خوفا على المتقاعدين، كما طلبت شهرا لإعادة مناقشتهما وتكليف إحدى الشركات لدراسة التقريرين حرصا على صحة الأرقام التي سوف تتضح بهما». وأشار خورشيد إلى أن مجلس الأمة منح اللجنة 3 أشهر مشكورا، مضيفا «طلبت الاستعانة بمستشارين للجنة لأن عدد المستفيدين من القانون أكثر من 180 ألف مواطن لا نريد أن نظلمهم». وأضاف «تحملت مسؤوليتي السياسية تجاه ذلك وأواجه بالحق حتى لا تخسر الكويت، وأنا صادق مع الشعب والدليل منحي ثقة الأمة بعد انقطاع عن العمل السياسي قرابة الـ١٠ سنوات».